

## التقرير الرابع عشر المقدم من الأمين العام بشأن بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية

### أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس الأمن ١٤٩٣ (٢٠٠٣) المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٣ والذي مدد المجلس بموجبه ولاية بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية حتى ٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠٤؛ وقرار المجلس ١٤١٧ (٢٠٠٢) المؤرخ ١٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٢ الذي قضى فيه المجلس بأن يستعرض كل أربعة أشهر بناء على تقارير الأمين العام التقدم المحرز. ويغطي هذا التقرير ما وقع من تطورات رئيسية منذ أن قدمت تقريري المؤرخ ٢٧ أيار/مايو ٢٠٠٣ (S/2003/566 و Corr.1)، وهو مقسم وفقاً للبرامج الأساسية الخمسة التي تضطلع بها البعثة ألا وهي: النهوض بالسلام والأمن؛ وتيسير العملية الانتقالية السياسية والانتخابات؛ والمساهمة في إقرار سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان؛ وتحسين الأحوال الإنسانية تحقيقاً للسلام المستدام؛ وكفالة فعالية الدعم والإدارة.

### ثانياً - النهوض بالسلام والأمن

٢ - على الرغم من الخطوات التاريخية التي شهدتها عملية تشكيل الحكومة الانتقالية في كينشاسا خلال الفترة المشمولة بالتقرير لا يزال القتال والصراع في إيتوري وفي الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية يستلزمان نشر البعثة بصورة كاملة ويتطلبان منها مشاركة فعالية.

### إيتوري

٣ - اتسمت الحالة في إيتوري بالخطورة الشديدة. فقد قُتل زهاء ٤٢٠ مدنياً في بونيا خلال القتال بين ميليشيات الليندو والهيمبا منذ رحيل القوات الأوغندية في أيار/مايو



٢٠٠٣. وفي حين كان معظم هؤلاء المدنيين مستهدفين بسبب انتمائهم العرقي فقد سقط آخرون عرضا في أثناء التراشق بالنيران. وتفشت أيضا حوادث الاغتصاب وأعمال النهب. وكان من بين ضحايا الإيذاء عدد كبير من القصر. وفي مناطق الحدود بين أوغندا وإيتوري، سُجلت حسبما أفادت التقارير ٣٨٠ حالة انتهاك لحقوق الإنسان، شملت القتل والاختفاء القسري والتشويه والاغتصاب والنهب المتواصل وتدمير الممتلكات. وأكدت البعثة من واقع زيارتها لمنطقة إنتكورو في أوغندا وأرو وأروارا ومهاجي في جمهورية الكونغو الديمقراطية أن ميليشيات أنجيتي والليندو شنت اعتداءات على تشوميا (٣٠ أيار/مايو و ١٥ تموز/يوليه)؛ وكسيني (١١ حزيران/يونيه و ٢٣ تموز/يوليه)؛ ونيوكا (١٠ حزيران/يونيه)؛ وأمبي والمناطق المحيطة بها (٦ و ٧ تموز/يوليه). وفي ١٩ تموز/يوليه أسفر القتال في فتاكي عن سقوط عشرات من القتلى بين المدنيين. وتعرضت البلدة نفسها في ٣١ تموز/يوليه لاعتداء شنه الليندو وأودى بحياة عدد كبير من المدنيين. وخلال زيارة البعثة لكوماندا في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ تبين أن ٦٥ شخصا على الأقل قتلوا في الفترة من شباط/فبراير إلى آذار/مارس نتيجة للاشتباكات بين قوات أنجيتي وهيما الشمالية. وفي آخر موجة من موجات القتل شنت ميليشيات الليندو في ٦ تشرين الأول/أكتوبر اعتداء من بيترو ولودغو على كشييه والقرى المحيطة بها فقتلت ٦٥ مدنيا في تلك العملية بينهم ٤٢ طفلا. وشهدت أيضا المنطقة سلسلة متصلة من أعمال النهب.

٤ - وفي هذا السياق تركزت جهود الأمم المتحدة عموما على تحقيق الاستقرار العسكري والسياسي في إيتوري والتصدي للأحوال المزرية السائدة في مجال حقوق الإنسان وفي المجال الإنساني في المنطقة. ففي ١٥ أيار/مايو حيث غدت الحالة محفوفة بمخاطر متزايدة، في أعقاب انسحاب قوات الدفاع الشعبي الأوغندية في إيتوري، كتبت إلى مجلس الأمن (S/2003/574) طالبا أن ينظر المجلس على وجه الاستعجال في نشر قوة متعددة الجنسيات عالية التدريب وحسنة التجهيز لتأمين المنشآت الحيوية وحماية السكان المدنيين. ومن ثم، ففي ٣٠ أيار/مايو، أذن مجلس الأمن في قراره ١٤٨٤ (٢٠٠٣) بإنشاء قوة طوارئ مؤقتة متعددة الجنسيات تحقيقا لذلك الغرض.

٥ - ونظرا لتزايد مستويات الخطر تم إجلاء مراقبي البعثة العسكريين الذين كانوا قد انتشروا في خمسة مواقع في إيتوري، إلى بونيا. وخلال تلك العملية، تم الإبلاغ في ١٣ أيار/مايو عن فقد اثنين من المراقبين في مونغبوالو. وعثر على جثتيهما في ١٨ أيار/مايو بينما تم سحب سائر أفرقة المراقبين العسكريين في إيتوري إلى بونيا بحلول ١٦ أيار/مايو. وأجري تحقيق في وفاة المراقبين العسكريين بغية تقليص احتمالات تكرار تلك الحوادث مستقبلا إلى أدنى حد ممكن.

٦ - وبدأت قوة الطوارئ المؤقتة المتعددة الجنسيات بقيادة الاتحاد الأوروبي الانتشار في بونيا في مستهل حزيران/يونيه حيث أعادت إلى البلدة قدرا من الأمان وبلغ أقصى قوام للقوة ١٠٠٠ فرد عسكري أو نيف من فرنسا التي وفرت معظم الأفراد ومن إسبانيا وألمانيا وأيرلندا وإيطاليا والبرازيل والبرتغال وبلجيكا وجنوب أفريقيا والسويد وقبرص وكندا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والنمسا وهنغاريا وهولندا واليونان. وقد تمركز هؤلاء الأفراد في بونيا يدعمهم ٥٠٠ فرد في عنيتيبي. وواصلت قوات البعثة (أوروغواي) كفالة أمن أفراد الأمم المتحدة ومقارها وأمن إدارة إيتوري المؤقتة بينما قامت القوة المتعددة الجنسيات بتأمين المطار وأنشأت منطقة خالية من الأسلحة داخل البلدة. وأتاح التعاون الوثيق بين البعثة والقوة القيام بعمليات ميدانية مشتركة واستخدام مرافق مطار بونيا المحدودة على نحو فعال.

٧ - واعتبارا من منتصف آب/أغسطس، ومع نشر لواء إيتوري التابع للبعثة بالتدريب على نحو ما أذن به مجلس الأمن في قراره ١٤٩٣ (٢٠٠٣)، بدأت البعثة تتسلم مهام العمليات من القوة المتعددة الجنسيات التي انسحبت تماما من المنطقة بحلول ١٥ أيلول/سبتمبر. ويتألف لواء إيتوري المشار إليه والذي يبلغ قوامه المأذون به ٤٨٠٠ فرد عسكري، من أربع كتائب ومن عناصر دعم. وبحلول ١ أيلول/سبتمبر، تاريخ تسلم البعثة المهام رسميا من القوة المتعددة الجنسيات، احتل ٢٤٠٠ من جنود البعثة (من بنغلاديش وباكستان والهند وإندونيسيا وباكستان وأوروغواي) مواقعهم في بونيا. وقد اكتمل الآن نشر الكتيبتين الثالثة والرابعة (باكستان ونيبال) وسيجري، قريبا، نقل مستشفى من المستوى الثاني (المغرب) من كيسنغاني إلى بونيا.

٨ - وبعد رحيل القوة المتعددة الجنسيات وقعت بعض الحوادث ولكن الحالة الأمنية في بونيا عموما لم تتدهور تدهورا كبيرا. ومن خلال دعم إدارة إيتوري المؤقتة والاتصال بالمليشيات عبر لجنة التحقيق بين الجماعات المسلحة تم التوصل إلى اتفاق فيما بين الأطراف على احترام وضع بونيا كمنطقة خالية من الأسلحة اعتبارا من ١٦ أيلول/سبتمبر. ومنذ ذلك الحين والبعثة تضطلع بعمليات تطويق وبحث في بونيا والمناطق المحيطة بها لتشجيع من جديد في البلدة قدرا من الأمن وتسيطر على الفصائل المسلحة.

٩ - وفي مستهل تشرين الثاني/نوفمبر، وفي أعقاب نشر البعثة في تشوميا لاحتواء معركة على المدينة كانت على وشك أن تنشب بين ميليشيات اتحاد الوطنيين الكونغوليين وميليشيات ضرب وحدة وسلامة أراضي الكونغو، طعنت عناصر من اتحاد الوطنيين الكونغوليين في البعثة بلهجة تحريضية وتراجعت عن التعاون مع لجنة إيتوري المؤقتة والبعثة

والأهم من ذلك أنها أطلقت النار على نقاط التفتيش التابعة للبعثة. واضطلعت البعثة بعد ذلك بعدة عمليات صادرت فيها أسلحة في بونيا واحتجزت عددا من الأشخاص اشتبه في إخفائهم أسلحة. ويسود تلك البلدة حاليا هدوء مشوب بالتوتر. ولئن كانت البعثة قد غدت في وضع عسكري قوي فهي تتخذ أيضا على الصعيد السياسي خطوات لإعادة اتحاد الوطنيين الكونغوليين إلى عملية السلام.

١٠ - وتمضي البعثة حاليا صوب المرحلة الأولى من توسعها العسكري خارج حدود بونيا؛ ومن ثم تضطلع بمهام استطلاعية توطئة لأي عملية انتشار مستقبلا وإجراء تقييمات أمنية وتحقيقات بشأن الحالة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان وللاضطلاع بأنشطة في مجال حماية الطفل والاتصال بالزعماء المحليين والقيادات السياسية والفصائل المسلحة. وبحلول منتصف تشرين الأول/أكتوبر، كان قد تم إنشاء أربعة مواقع لسرايا متقدمة عند حصن إيغا وفي بوليه شمالي بونيا، وفي بوغوروا ومارابو جنوبي البلدة. كما نشرت البعثة في ٣٠ و ٣١ تشرين الأول/أكتوبر سرية واحدة في تشوميا - كاسيني. ومن المزمع أن يجري، خلال الشهرين التاليين، مد عمليات الانتشار العسكري إلى مناطق حساسة أخرى في إيتوري، تشمل شمال تلك المنطقة.

١١ - وتجدر الإشارة إلى أن الغرض من عمليات الانتشار العسكري للبعثة في إيتوري هو تحقيق الاستقرار في المنطقة لتمكين إدارة إيتوري المؤقتة من بدء عملها ولتيسير إدماعها في العملية الانتقالية الوطنية، مما يشمل إعادة بسط سلطة الدولة وإحياء المؤسسات الحكومية. تحقيقا لتلك الأغراض، دعمت البعثة إدارة إيتوري المؤقتة، التي ما برحت تزداد نفوذا وقوة بفضل إشراك الجماعات المسلحة والسكان المحليين في عملها من خلال آلياتها الوطيدة الأركان. ويشترك أعضاء إدارة إيتوري المؤقتة بانتظام في بعثات الاستطلاع خارج بونيا، حيث تُعقد اجتماعات مع السلطات المحلية والسكان لتعريفهم بعملية السلام القائمة. كما نظمت إدارة إيتوري المؤقتة مسيرات سلمية ناجحة في المدينة وتعمل على حل المشاكل المتصلة بالدول المحتلة بصفة غير قانونية في بونيا. وترمي عمليات الانتشار خارج بونيا إلى تيسير بسط سلطة إدارة إيتوري المؤقتة في المستقبل على أجزاء أخرى من إيتوري. كما تيسر البعثة العمل على تكوين قوة شرطة محلية في إيتوري من خلال التدريب والمساعدة، وكذلك توفير الدعم للمؤسسات المحلية في قطاع العدالة. وقد اضطلع بتلك الجهود الأخيرة في ظل التعاون الوثيق مع الاتحاد الأوروبي (انظر الفقرة ٤٦).

١٢ - وشجعت البعثة أيضا على إقامة اتصالات وثيقة بين الحكومة الانتقالية والشخصيات البارزة في إيتوري. ففي ١ آب/أغسطس، زار ثلاثة من كبار وزراء الحكومة الانتقالية بونيا

لتوجيه رسالة سلام ودعم قوية إلى إدارة إيتوري المؤقتة. وقد أعربت الجماعات المسلحة، باستثناء اتحاد الوطنيين الكونغوليين، عن استعدادها للاندماج في القوات المسلحة الوطنية الجديدة. وفي ٨ آب/أغسطس، أعلن مجلس وزراء الحكومة الانتقالية عن عزمه على نشر قوة شرطة وطنية موحدة لدعم إدارة إيتوري المؤقتة في بونيا، وإرسال مساعدات إنسانية إلى إيتوري، وعقد الاجتماع المشترك التالي للجنة التوفيق بين الجماعات المسلحة مع البعثة في كينشاسا. في يومي ١٦ و ١٧ آب/أغسطس حيث التقى الرئيس كاييلا ونائبه أزارياس روبيرا وعدد من وزراء الحكومة الانتقالية بمختلف قيادات الجماعات المسلحة، وشددوا على أن أي نشاط عسكري سيمثل انتهاكا للدستور الانتقالي وعلى أنهم يتوقعون من الجماعات المسلحة أن تعيد قواتها إلى الثكنات. وفي ٩ تشرين الأول/أكتوبر، نظمت البعثة بالاشتراك مع الحكومة المؤقتة اجتماعا آخر للجنة التوفيق بين الجماعات المسلحة في بونيا تعهدت فيه الجماعات المسلحة بتقديم معلومات عن أعداد قواتها ومواقعها في غضون ١٠ أيام. ولكنها لم تف بوعدها في غضون المدة المحددة، وتبذل البعثة جهودا متضافرة للحصول على المعلومات اللازمة.

#### مبادرات فض الصراعات المحلية

١٣ - سعت البعثة على امتداد الفترة المشمولة بالتقرير إلى الاستفادة من التقدم المحرز في العملية الانتقالية الوطنية واتساع نطاق انتشارها في الشرق بتكثيف جهودها لفض الصراعات المحلية في كيفو بشطريها ومانيما وكاتانغا الشمالية. وأنت هذه جهودها ثمارها خلال تشرين الأول/أكتوبر، حيث تم في الأول من ذلك الشهر توقيع اتفاق لوقف إطلاق النار في إقليم شابوندا ووالونغو بين ميليشيا الماي - ماي التي يقودها الجنرال باديري، والجنح العسكري للتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - غوما المعروف باسم الجيش القومي الكونغولي. وتأسست آلية متابعة لهذا الاتفاق في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر. ونُظِم، بالتعاون مع القائد المعين حديثا للمنطقة العسكرية اجتماع آخر، في منطقة أوفيرا باراكا، حضرته جميع قيادات الماي - ماي والقيادات السابقة لألوية الجيش القومي الكونغولي. وبفضل تلك المبادرات، خفت حدة الصراع في الإقليم وتفتح أمام وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية مزيد من المنافذ لإيصال المساعدات الإنسانية في كيفو الجنوبية.

١٤ - وفي كيفو الشمالية، سهلت البعثة التفاوض بين الجناح العسكري للتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - كيسنغاني/حركة التحرير، المعروف باسم الجيش الوطني الكونغولي وميليشيا الماي - ماي التابعة لتحالف الوطنيين الماي - مابين في كيفو الشمالية في منطقة بني - بوتيمبو. وأسفرت المحادثات عن إبرام اتفاق أعلن الطرفان بموجبه التزامهما بتوحيد

جمهورية الكونغو الديمقراطية وتأسيس جيش موحد وطني، ليبدأ بذلك استعدادهما للانضمام إلى البرنامج الوطني لترع السلاح وتسريح الجنود وإعادة الدمج. وعلاوة على ذلك، ففي أعقاب الهجوم العسكري الذي أسفر عن سيطرة الجيش القومي الكونغولي على لوبيرو، وقعت حكومة الكونغو الديمقراطية السابقة في بوجومبورا في ١٩ حزيران/يونيه اتفاقاً لوقف إطلاق النار مع التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - كيسنغاني/حركة التحرير والتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - غوما. وجرت في ٢٦ و ٢٧ حزيران/يونيه في بني، مناقشة حول تأسيس آليات لتنفيذ هذا الاتفاق أسفرت عن إبرام اتفاق لسحب الجيش القومي الكونغولي والقوات المسلحة الكونغولية المنتشرة في منطقة التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - كيسنغاني/حركة التحرير. وأكدت البعثة بحلول ٤ تموز/يوليه انسحاب الجيش القومي الكونغولي إلى مناطق أبعد في الجنوب، وبحلول ٦ آب/أغسطس، أبلغت عن جلته الكامل عن لوبيرو و كانيا بايونغا.

١٥ - وفي ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر شارك ممثلي الخاص في الاجتماع العام الأول الذي عقده في كانيا بايونغا الحاكمين المعينين من قبل الفصيلين آنفي الذكر في كيفو الشمالية تحت رعاية الحكومة الانتقالية. والواقع أن هذا الاجتماع، الذي كان الغرض منه تعزيز الثقة بين الجماعات العرقية الكبرى في المنطقة وتيسير إعادة توحيد مقاطعة كيفو الشمالية بشكل أول خطوة عملية على طريق التعاون بين القوى المحلية.

### نزاع سلاح وتسريح وإعادة إدماج المقاتلين الكونغوليين

١٦ - إن تنفيذ أي برنامج وطني لترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج يهدف إلى نزاع سلاح المقاتلين الكونغوليين وتسريحهم يعتمد بشكل حيوي على فض الصراعات المحلية التي تشهدها أساساً المنطقتان الشرقية والشمالية. والبعثة تعمل على نحو وثيق مع البرنامج المتعدد الأقطار للتسريح وإعادة الإدماج، وهو برنامج يدار من خلال البنك الدولي، ومع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي يعتبر الوكالة الرائدة بالنسبة لإعادة الإدماج في البلد. وسوف يعقد في كينشاسا، في تشرين الثاني/نوفمبر، اجتماع للمجلس الاستشاري للبرنامج المتعدد الأقطار، وهو اجتماع طلب من الحكومة الانتقالية أن تقدم فيه مشروعاً لبرنامج وطني لترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وفي الوقت نفسه فإن الحكومة قد أنشأت، في ٣ تشرين الأول/أكتوبر، لجنة تقنية مشتركة بين الوزارات معنية بالتخطيط والتنسيق من أجل نزاع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، التزاماً منها بطلب البرنامج المتعدد الأقطار للتسريح وإعادة الإدماج، وعقدت اللجنة اجتماعها الأول في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر.

١٧ - وبالنظر إلى عدم وجود برنامج وطني لتزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج اضطرت البعثة إلى اتخاذ تدابير مخصصة لمواجهة تزايد عدد محاربي مايي - مايي الذين يجرون اتصالات مع البعثة معربين عن اهتمامهم بتزع السلاح. وحتى الآن قامت البعثة بتزع سلاح حوالي ٤٥٠ عنصرا من مايي - مايي في كيندو وكاليفا ومانونو وبوكافو وبييني، ودمرت الأسلحة التي سلمتها تلك العناصر. ووفقا لما ذكرته أطراف تتحاور مع البعثة فإن هناك مجموعة كبيرة أخرى من مقاتلي مايي - مايي مستعدة لتزع سلاحها في منطقة بوتيمبو. والاهتمام الشديد من جانب مقاتلي مايي - مايي بإلقاء أسلحتهم والانضمام إلى عملية السلام هو موضع للترحيب، غير أنه لا توجد آلية منظمة لمساعدتهم على العودة إلى الحياة المدنية. وقد قدمت البعثة عروضاً متكررة تحث على الإسراع بوضع برنامج وطني لتزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وأجرت في الوقت نفسه مع شركائها في مجتمع التنمية مناقشات بشأن الحاجة الملحة لتنفيذ مشاريع إعادة الإدماج.

#### الأطفال المرتبطون بالجماعات المسلحة

١٨ - خلال الفترة التي يشملها التقرير جرى تسريح جنود أطفال في مناطق متعددة، منهم حوالي ٤٠ طفلاً في كانانغا و ١٩ طفلاً في كالمي. وفي أماكن أخرى ترك الأطفال الجماعات المسلحة أو أحلّ سبيلهم على أساس مخصص. وفي بونيا، أنشأت البعثة، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومنظمات غير حكومية تعمل في مجال حماية الأطفال عملية مؤقتة لتزع سلاح الجنود الأطفال واستقبالهم في سياق عملية إعادة الأمن إلى المدينة. وبالنظر إلى عدم وجود خطة وطنية، فإن المجموعة الفرعية المعنية بتزع سلاح الأطفال وتسريحهم وإعادة إدماجهم، التي شكلت في إطار مجموعة الأعمال التقنية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقوم بوضع اللمسات الأخيرة على خطة تشغيلية مؤقتة. غير أن تلك التطورات قابلتها عمليات متواصلة للتجنيد والتدريب واستخدام الأطفال في التزاعات المسلحة - مما يشمل فتيات تعرضن للاختطاف لأغراض جنسية - وخاصة في مانيفا وكاتانغا وإيتوري. وفي كيفو بشرطها، ترددت مزاعم بشأن تجنيد قصر. وإضافة إلى هذا فإن إعادة الإدماج الفعالة لا تزال تواجه عقبات تتمثل في انعدام الأمن، والخوف من إعادة التجنيد، ونقص القدرة المحلية على استقبال الأطفال، ونقص الأنشطة البديلة التي يمكن للشباب في أماكن عديدة أن يقوم بها.

## نزع سلاح المقاتلين الأجانب ومعاليهم وتسريحهم وإعادة توطينهم وإعادة إدماجهم

١٩ - لا تزال عملية نزع سلاح الجماعات المسلحة الأجنبية وتسريحها وإعادة توطينها وإعادة توطينها وإعادة إدماجها تمثل أعلى الأولويات بالنسبة للبعثة. وخلال الفترة التي شملها التقرير أعادت البعثة ١١٠٠ رواندي، بينهم ما يزيد عن ٤٠٠ مقاتل، إلى وطنهم، وهو ما يجعل العدد الإجمالي للمقاتلين الذين أعيدوا إلى الوطن حتى ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ مقاتلا. وفي أوائل تشرين الأول/أكتوبر، أنشئت منطقة تجمع ثانية في مدينة نيايوندو التي تقع شمال غرب غوما وتبعد عنها بمسافة ٦٠ كيلومترا تقريبا.

٢٠ - وجرى نشر سرايا مشاة تابعة لقوة عمل البعثة رقم ١ (بقيادة فرقة تابعة لجنوب أفريقيا) إلى لوبيرو وغوما وبوكافو وكيندو، حيث تقوم بدوريات مكثفة تهدف إلى تعزيز الأمن العام والمساعدة في فض الصراعات المحلية، وفي نزع السلاح والتسريح وإعادة التوطين وإعادة التوطين وإعادة الإدماج/برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وفي مهام لها صلة بمراقبة حظر الأسلحة. ومنذ أواخر آب/أغسطس، تقوم طائرات الهليكوبتر العسكرية التابعة للبعثة بالعمل في غوما وبونيا، وهو ما أدى إلى زيادة مدى الدوريات وتحركاتها وأمنها في كيفو بشطريها ومانيمبا. وقد أتاح هذا، بالتالي، للبعثة أن توسع مجال عملها وحملة استشارة الوعي بالنسبة لعمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة التوطين وإعادة الإدماج. وقد أنشئ في أوفيرا ستديو "راديو أوكاي" كجزء من الجهود المستمرة التي تبذلها البعثة في هذا الشأن. ونتيجة لذلك حصلت البعثة على معلومات أفضل بشأن مواقع الجماعات المسلحة، كما أنها زادت اتصالاتها وحددت مواقع جديدة لمناطق التجمع قريبة من تجمعات معروفة للمقاتلين الروانديين.

٢١ - وقد أعيدت الاتصالات مع ممثلي مجموعة الثوار الأوغندية، وهي مجموعة "القوى الديمقراطية المتحالفة" التي أعربت عن اهتمامها بإعادتها إلى وطنها أوغندا. وبناء على طلب من عناصر تابعة لتلك المجموعة، تبحث البعثة مع حكومة أوغندا إمكانية أن يقوم حوالي ٣٠ عضوا من أعضاء تلك المجموعة بزيارة لأوغندا. وقامت البعثة أيضا بإعاشة حوالي ١٠٠ فرد من المقاتلين البورونديين السابقين في مرفق انتقالي مؤقت في أديكيفو، قرب بوكافو، إلى حين عقد اتفاق مع حكومة بوروندي من أجل إنشاء آلية لاستقبالهم. ويبدو الآن، بعد أن بُذلت مساع دولية رفيعة المستوى، أن حكومة بوروندي قد وافقت على تحديد اللجنة الوطنية للاجئين والمنكوبين التابعة لها كجهة تتولى تسهيل عودة المقاتلين السابقين البورونديين إلى وطنهم. وبصفة خاصة، تم الاتفاق على إجراءات لإعادة جنود أطفال سابقين بورونديين إلى وطنهم وإعادة إدماجهم.

## تطبيع العلاقات مع الدول المجاورة

٢٢ - منذ أن شكّلت الحكومة الانتقالية جرى تكثيف الجهود الرامية إلى تطبيع العلاقات بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وجيرانها. ففي ٢٥ أيلول/سبتمبر، عقدت اجتماعاً رفيع المستوى لرؤساء الدول وكبار الممثلين لبوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا، وكذلك أنغولا وجنوب أفريقيا وموزامبيق وجمهورية تنزانيا المتحدة، في نيويورك من أجل بدء مرحلة جديدة في عملية السلام. وقد اعتمد الاجتماع إعلاناً بشأن "مبادئ علاقات حسن الجوار والتعاون" أكد فيه مجدداً كل من البلدان الحاضرة احترام سيادة الآخر وسلامة أراضيها واستقلاله السياسي، واتفقوا على الامتناع عن التدخل المباشر أو غير المباشر في الشؤون الداخلية لبلدان بعضهم البعض. وقد وعدت البلدان المعنية أيضاً بالامتناع عن عمل يهدف بشكل جزئي أو كلي إلى زعزعة استقرار بلدان بعضهم البعض ووحدها الوطنية وسلامة أراضيها الأخرى، وكذلك الحيلولة دون تقديم الأسلحة والدعم بشكل مباشر أو غير مباشر للجماعات المسلحة التي تقاتل في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية. وخلال الاجتماع، جرى تشجيع البلدان المعنية على أن تحول تعهداتها إلى عمل ملموس - بما في ذلك إعادة فتح البعثات الدبلوماسية، وتطوير العلاقات التجارية، وحل مسألة اللاجئين، وإعادة إجراءات المراقبة على الحدود إلى طبيعتها، وذلك بمساعدة من البعثة.

٢٣ - وفي ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر، قام وزير خارجية رواندا، تشارلز مورينغاندي بزيارة لكينشاسا لأول مرة منذ بداية النزاع. وخلال الزيارة، أدلى السيد مورينغاندي ببيان أعرب فيه عن تأييد الرئيس، بول كاغامي، للحكومة الانتقالية، وأعلن أن البلدين قد دخلا مرحلة جديدة في علاقاتهما وسيتعاونان معاً لإعادة السلام. وقررت حكومتا جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا أيضاً إعادة فتح سفارتيهما في كيغالي وكينشاسا ووضع آلية لتبادل المعلومات. ووافقت البعثة على مساعدة الحكومتين في إنشاء آلية مشتركة لمعالجة مسائل نزع السلاح، وتسريح المقاتلين الروانديين، الذين هم في الأساس أعضاء في القوات المسلحة الرواندية السابقة وفي ميليشيا إنترهاموي التي بقيت في الأراضي الكونغولية، وإعادة تم إلى وطنهم. وقد زار وزير التعاون الإقليمي لجمهورية الكونغو الديمقراطية، مبوسا نيامويسي، كيغالي في الفترة من ٢٩ إلى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر لمواصلة تطوير التعاون في المستقبل بين البلدين.

٢٤ - وفي تطور له صلة بهذا الموضوع، التقى وزير الدولة الأوغندي لشؤون النقل، أندرويل أوزو، بمسؤولين في الحكومة الانتقالية في كينشاسا لبحث احتمالات تحسين الفرص التجارية في المنطقة. وقام وزير التعاون الإقليمي لجمهورية الكونغو الديمقراطية بزيارة لكمبالا في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر لمناقشة المسائل المتعلقة من اتفاق لواندا. ووجهت

حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية أيضا دعوة رسمية إلى الحكومة الأوغندية لإرسال سفيرها، الذي كان قد عين في أوائل العام، إلى كينشاسا. وفي مبادرة موازية، قام نائب الرئيس جان - بيير بيمبا بزيارة لكمبالا يومي ٢٥ و ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر، حيث استقبله رئيس أوغندا، يويري موسيفيني.

### مراقبة حظر الأسلحة

٢٥ - منذ أن اعتُمد القرار ١٤٩٣ (٢٠٠٣) الذي فرض فيه مجلس الأمن حظرا للأسلحة على كیفو بشطريها وإيتوري، وطلب من البعثة مراقبة تدفقات الأسلحة في المنطقة، يجري بذل جهود لتعزيز قدرة البعثة على جمع المعلومات المتعلقة بالتدفقات غير القانونية للأسلحة. والمهام التي يقوم بها المراقبون العسكريون التابعون للبعثة، الذين تم وزعهم في المنطقة الشرقية من جمهورية الكونغو الديمقراطية، تجري إعادة صياغتها لكي تشمل مراقبة إمدادات الأسلحة غير القانونية والمواد ذات الصلة في المطارات والمواقع الأخرى. وفي حين أنه لا يزال من المتعذر الوصول إلى العديد من المطارات الأصغر والأكثر بعدا فإنه من المتوقع أن يؤدي توسيع نطاق العمليات لفرقة العمل رقم ١ ولواء إيتوري، بما في ذلك عن طريق استخدام إمكانات الطيران العسكري، إلى تحسن قدرة البعثة على مراقبة تلك المواقع. وعلى الرغم من أنه من الممكن أن تسهم البعثة في الجهود المتعلقة بمراقبة حظر الأسلحة فإنه ليس من الممكن أن يعمل المؤتمر كمصدر أولي للمعلومات وذلك بسبب محدودية قدرته. ويرد في الفقرة ٦٩ أدناه وصف للجهود الإضافية المطلوبة من هذه الناحية.

٢٦ - وفي ٢٠ تموز/يونيه ٢٠٠٣ استولت سلطات التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - حركة تحرير الكونغو على طائرة أنتينوف من طراز ٢٨ تملكها شركة طيران نافيني، وهي شركة خاصة يوجد مقرها في بوتيمبو، عندما حول اتجاهها بسبب الظروف الجوية إلى بيبي خلال رحلة جوية من آرو إلى مونغبوالو. وقد وجد على متن الطائرة حوالي ٣٠ صندوقا للذخائر تحتوي على طلقات هاون يتراوح عيارها بين ٧,٦٢ مم و ٨٢ مم. وسلم التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - حركة تحرير الكونغو تلك الذخائر إلى البعثة في ٢٤ تموز/يوليه، ونقلتها البعثة في نفس اليوم إلى ليبيرو حيث دمرت بعد ذلك. وقد أجرت البعثة مقابلة مع المسافرين على متن الطائرة، وكان بينهم عناصر عسكرية تابعة للقوة المسلحة الشعبية للكونغو وقوة المقاومة الوطنية في إيتوري. وأوضحت تلك العناصر أن الذخائر كانت مرسلة إلى القائد جيروم تاكوافو من أجل دعم الأنشطة العسكرية التي تقوم بها القوة المسلحة الشعبية للكونغو وقوة المقاومة الوطنية في إيتوري حول مونغبوالو ضد منظمة "الاتحاد من أجل الديمقراطية والتقدم الاجتماعي". ومؤخرا، في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر،

اكتشف في قرية لوم في جبال رويتزوري ٣٦ طلقة مورتار. ويجري بذل جهود لتحديد مصدر هذه الذخائر التي سلمت في ذلك الوقت إلى البعثة من أجل تدميرها في نهاية الأمر.

## ثالثاً - تسهيل العملية الانتقالية السياسية والانتخابات

### إنشاء مؤسسات انتقالية

٢٧ - يرتبط تحسن احتمالات تخفيف حدة النزاع بدرجة كبيرة في جمهورية الكونغو الديمقراطية ارتباطاً مباشراً بالتقدم الكبير الذي أحرز في تشكيل الحكومة الانتقالية والمؤسسات التابعة لها. ففي ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، وهو يوم الاحتفال بمرور ٤٣ عاماً على استقلال البلد، وقع الرئيس كاييلا مرسوماً بتعيين الحكومة الانتقالية. ووفقاً للاتفاق العام الذي يشمل جميع الأطراف المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ فإن الحكومة تتألف من ٣٦ وزيراً و ٢٥ نائب وزير من ثمانية عناصر وكيانات اشتركت في الحوار الذي جرى فيما بين الكونغوليين. وقد اختارت هذه العناصر الوزراء ونواب الوزراء برعاية لجنة المتابعة التي أنشئت في ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٣ لمعالجة المسائل المعلقة التي لها أهمية بالنسبة لتشكيل الحكومة الانتقالية. غير أن هناك حزبين سياسيين رئيسيين غير ممثلين في الحكومة الانتقالية، هما "الاتحاد من أجل الديمقراطية والتقدم الاجتماعي" و "الحزب اللومومبي الموحد"، وذلك لأنهما لم يتفقا مع الأعضاء الآخرين في المعارضة السياسية بشأن عملية تعيين ممثلي الحكومة الانتقالية.

٢٨ - وعلى الرغم من المصاعب التي ظهرت في البداية بالنسبة لصياغة يمين تسلم المنصب فإن الوزراء ونواب الوزراء الجدد جميعهم قد حلفوا اليمين في الفترة من ١٨ إلى ٢٤ تموز/يوليه. ومن أجل الإعداد لقيام نواب الرئيس الأربعة بحلف اليمين، وبعد أن توصلت الأحزاب إلى اتفاق بشأن عدد الحراس الخاصين الذين سيخصصون لأعضاء الحكومة الانتقالية، وصل ممثلو التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - غوما، في ١٥ تموز/يوليه، إلى كينشاسا، وذلك لأول مرة منذ عام ١٩٩٩ بالنسبة لكثيرين منهم. ووصل إلى كينشاسا في الأسبوع نفسه زعماء "حركة تحرير الكونغو" و "التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - غوما". وبعد ذلك، في ١٧ تموز/يوليه، قام كل من عبدولاي بيروديا ندومباسي (من عناصر الحكومة السابقة)، وأزارياس روبيروا (التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - غوما)، وجان - بيير بيمبا (حركة تحرير الكونغو)، وأرثر زاهدي نغوما (المعارضة السياسية)، بحلف اليمين كنواب رئيس في الحكومة الانتقالية. وفي ٢٤ تموز/يوليه، عقد الاجتماع الأول لمجلس الوزراء، برئاسة الرئيس كاييلا وبمشاركة جميع نواب الرئيس والوزراء ونواب الوزراء.

٢٩ - وفي ١ آب/أغسطس، سلم الميسر المحايد للحوار المشترك بين الكونغوليين، السير لكتوميلي ماسيري، رسمياً، إلى الرئيس كابيلا التقرير النهائي للحوار والقرارات الستة وثلاثين التي نتجت عنه والتي ستشكل الأساس لأنشطة الحكومة الانتقالية خلال فترة السنتين وستؤدي إلى إجراء الانتخابات. وبالنظر إلى أن لجنة المتابعة قد استكملت المهام المطلوبة منها بموجب الاتفاق العالمي الشامل فإنها عقدت اجتماعها الأخير في ١٨ آب/أغسطس وقدمت تقريرها النهائي إلى مجلس الوزراء في ٢٩ آب/أغسطس.

٣٠ - ومنذ يوم ٢٥ تموز/يوليه تُعقد، بصفة منتظمة، اجتماعات بين مجلس الوزراء وأربع لجان مشتركة بين الوزارات، وهي اللجان المعنية بالمسائل السياسية والأمنية والمالية والاقتصادية، والتعمير والتنمية، والمسائل الاجتماعية والثقافية، والتي يرأسها نواب الرئيس روبروا وبمبا ويروديا ونغوما على التوالي. ومع أن الحكومة الانتقالية لم تقدم بعد برنامجها النهائي إلى الجمعية الوطنية، فقد شرعت في معالجة بعض القضايا الصعبة التي سيتعين حلها إذا أُريد تنظيم انتخابات في غضون العامين المقبلين. وفي ٨ آب/أغسطس، اعتمد مجلس الوزراء مجموعة شاملة من الأهداف السياسية، من بينها تدليل جميع العقبات التي تحول دون إعادة إنشاء شبكة الإذاعة والصحافة والتلفزيون الوطنية؛ وتكوين جيش وطني موحد وقوة شرطة وطنية موحدة؛ ومواءمة الرسوم الجمركية والضرائب؛ والتعجيل بتكوين وحدات متكاملة من الشرطة الكونغولية الوطنية والقوات المسلحة الجديدة لجمهورية الكونغو الديمقراطية ونشرها في منطقة إيتوري. وفي ٦ أيلول/سبتمبر، اعتمد مجلس الوزراء مجموعة من مشاريع المراسيم بشأن تنظيم الحكومة ومختلف الوزارات والأمانة العامة للحكومة وتسيير شؤونها.

٣١ - وافتتحت الجمعية الوطنية المؤلفة من ٥٠٠ عضو ومجلس الشيوخ المكون من ١٢٠ عضواً أعمالهما في ٢٢ آب/أغسطس، حيث رأس أوليفيه كاميتاتو الجمعية الوطنية وماريني بودو (من مؤسسات المجتمع المدني) مجلس الشيوخ. وتولت البعثة نقل ١٨٠ نائباً برلمانياً من جميع أنحاء البلاد إلى كينشاسا خلال الأيام التي سبقت مراسم الافتتاح. واعتمد مجلس البرلمان الانتقالي منذ افتتاح أعمالهما نظاميهما الداخليين. وبدأت الجمعية الوطنية أولى دوراتها العادية في ٦ تشرين الأول/أكتوبر. ومن المنتظر أن تعتمد، في جملة أمور، القوانين المقترحة بشأن العفو، والأحزاب السياسية، والمؤسسات الخمس المنشأة دعماً للديمقراطية (وهي اللجنة الانتخابية المستقلة؛ ولجنة الحقيقة والمصالحة؛ ولجنة الأخلاقيات ومحاربة الفساد؛ والمرصد الوطني لحقوق الإنسان؛ والهيئة العليا لوسائل الإعلام). ومن المتوقع أيضاً أن تنظر الجمعية في الميزانية الوطنية المعدلة لعام ٢٠٠٣.

٣٢ - ولم تكن العملية التي أفضت إلى تنصيب الحكومة الانتقالية عملية سهلة وقد لقيت دعماً فعالاً طوال تلك الفترة من لدن اللجنة الدولية لدعم العملية الانتقالية، التي يرأسها مثلي الخاص. وكان للمشورة المقدمة من اللجنة ولتدخلها في الوقت المناسب أبلغ الأثر في كفاءة الخروج من عدة مآزق وصلت إليها الأطراف. وبعد إقامة المؤسسات الانتقالية، بدأت تبرز دلائل ورموز إعادة توحيد جمهورية الكونغو الديمقراطية. ورفُع العلم الوطني الجديد في الأراضي الخاضعة لسيطرة المتحاربين السابقين، وتم مد الخدمات البريدية وشبكات الهاتف الخليوي لتشمل مختلف أرجاء البلاد. وأعيدت خدمات الخطوط الجوية التجارية لترتبط بين كينشاسا والمدن التي يسيطر عليها معارضو الحكومة السابقة، ومن بينها غوما وغبادوليت. وفي ٣ آب/أغسطس، وصلت إلى كينشاسا قافلة مؤلفة من ثمانية صنادل تجارية، وهي الأولى من نوعها منذ اندلاع الحرب، ففتحت بذلك فعلياً نهر الكونغو من جديد أمام حركة الملاحة المدنية والتجارية.

#### دور البعثة في الترتيبات الأمنية في كينشاسا

٣٣ - يُعزى استمرار وجود كل قادة المرحلة الانتقالية في كينشاسا في جانب كبير منه إلى قيام البعثة بنشر "القوة المحايدة" لتكفل تأمين أعضاء الحكومة الانتقالية الذين يُرتأى أنهم في حاجة إلى ذلك. وقد أرسلت هذه القوة، التي تتألف من ٩٠٠ فرد عسكري (من غانا وتونس) وفرد شرطة عسكرية (من بنغلاديش وجنوب أفريقيا) وأربعة أفرقة مراقبين عسكريين وجودها في منطقة بكينشاسا تسمى المنطقة الأمنية (تمتد من مطار ندجيلي ومنطقة غومب بكينشاسا وما بينهما). وقد وسَّعت هذه المنطقة مؤخرًا لتشمل منطقة ماكامباني السكنية التي اختار عدة سياسيين بالحكومة الانتقالية المقام بها. وعلاوة على ذلك، يعمل أفراد الشرطة المدنية التابعة للبعثة كمستشارين فنيين لدى مختلف وحدات الشرطة والأمن الكونغولية.

٣٤ - ولئن كان وجود البعثة ودورياتها وعمليات الحراسة الشخصية التي تضطلع بها على نحو منتظم ساهم في تبيد التوتر وطمأنة السكان المحليين وأفراد المؤسسات الانتقالية، فإن الحكومة هي المسؤولة في نهاية الأمر عن أمنها الخاص وأمن المدينة بشكل عام. وقد يسَّرت البعثة عقد اجتماعات بين رؤساء الشرطة ومختلف الأطراف الكونغولية. وأفضت هذه الاجتماعات إلى الاتفاق من حيث المبدأ على إطار عملي وهيكل قيادي للحرس الشخصي لقيادات العملية الانتقالية في كينشاسا؛ وعلى طرائق إنشاء وحدة الشرطة المتكاملة؛ وإقامة مركز العمليات الأمنية المشتركة يُعنى بالترتيبات الأمنية المتعددة المستويات المعمول بها في

كينشاسا. ومن المهم أن يتم بصورة عاجلة، إنشاء وحدة الشرطة المذكورة؛ وما زالت المحادثات بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي مستمرة بشأن ترتيبات تيسير إنشائها.

### إصلاح قطاع الأمن

٣٥ - كان من بين التحديات الأساسية التي واجهتها عملية تشكيل إنشاء الحكومة الانتقالية التوصل إلى اتفاق بشأن إدماج القوات المسلحة للأطراف المتحاربة. وبعد مفاوضات مطولة بين تلك الأطراف جرت في ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، بناء على طلب لجنة المتابعة، اقترحت اللجنة الدولية لدعم العملية الانتقالية صيغة لاقتسام السلطة لمساعدة الأطراف على التوصل إلى اتفاق بشأن القيادة العليا الموحدة. وجرت محادثات أخرى بين الأطراف الكونغولية تحت رعاية مبعوثي الخاص، مصطفى نياس، وبمساعدة الفريق موريس باريل (كندا)، ووزير الحكم المحلي والإقليمي في جنوب أفريقيا، فوليساني سيدني موفامادي. ونتيجة لجهودهم، وقعت الأطراف الكونغولية في ٢٩ حزيران/يونيه المذكورة الثانية المتعلقة بالجيش والأمن والتي نصت على توزيع المناصب رفيعة في القيادة العليا الموحدة للقوات المسلحة. وفي ٦ آب/أغسطس، تم التوصل إلى اتفاق لإسناد ثلاث مناطق عسكرية للحكومة السابقة؛ ومنطقتين لكل من حركة تحرير الكونغو والتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية (غوما)؛ ومنطقة لكل من التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية (الوطني)، والتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية (كيسنغاي/حركة التحرير)، وماي - ماي. وفي ١٩ آب/أغسطس، وبعد مزيد من المحادثات بين الأطراف بشأن المرشحين لشغل هذه المناصب، وقع الرئيس كاييلا مراسيم لتعيين رؤساء أركان القوات المسلحة، وقادة المناطق العسكرية العشر ونوابهم الذين شرعوا في مباشرة مهامهم.

٣٦ - غير أنه في هذا المنعطف، وبغض النظر عن تعيين كبار القادة العسكريين ومعظم القادة الإقليميين، ما زال هناك نوع من عدم الوضوح فيما يتعلق بطرائق إدماج القوات المسلحة وإعادة هيكلتها. كما أنه لا يوجد في ما يبدو أي تعاون فعّال على مستوى رؤساء الأركان.

٣٧ - وبموجب الاتفاق الشامل، سيتم إنشاء مجلس أعلى للدفاع يتألف من رئيس الجمهورية ونواب الرئيس الأربعة ووزراء الدفاع والداخلية والخارجية ورئيس أركان القوات المسلحة ورؤساء أركان القوات البرية والجوية والبحرية. ومن المقرر أي يجري المجلس مشاورات بشأن قضايا محددة من قبيل تشكيل قوات مسلحة وطنية كونغولية بعد إعادة هيكلتها وتوحيدها ونزع سلاح الجماعات المسلحة. ومن ثم، فإن المجلس سيضطلع بدور

حاسم في وضع تدابير ملموسة لإصلاح القطاع الأمني. غير أن ثمة تفسيراً مغايراً للاتفاق حال حتى الآن دون انعقاد المجلس.

### التقدم المحرز نحو إجراء الانتخابات

٣٨ - يدعو الاتفاق الشامل إلى إجراء انتخابات حرة وديمقراطية وشفافة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في غضون عامين من إنشاء الحكومة الانتقالية. وإذ وضعت البعثة ذلك نُصب عينها، فقد عملت على تيسير عقد اجتماعات لأعضاء المجتمع الدولي في جمهورية الكونغو الديمقراطية لضمان الحصول على دعم متضافر للعملية الانتخابية. وعلى الرغم من أنه لا يزال يتعيّن أن يعتمد البرلمان الانتقالي قانوناً رسمياً تُنشأ بموجبه اللجنة الانتخابية المستقلة، فقد حضر الأعضاء المرشحون عدة اجتماعات عمل عُقدت في مقر البعثة وعرضوا مشروع قانون دستوري يخضع حالياً لاستعراض تلك الهيئة التشريعية. وعرضوا أيضاً خطة لبدء عملياتهم وتسجيل الناخبين وتنظيم العمليات الانتخابية خلال الفترة الانتقالية. ويعهد قرار صن سبتي المتعلق بالانتخابات مسؤولية تنظيمها إلى اللجنة الانتخابية المستقلة بالتعاون مع المؤسسات المختصة في الحكومة الانتقالية. ومهما كانت طبيعة الأدوار التي تحدد في نهاية المطاف، فإنها لا بد أن تضمن استقلالية اللجنة الانتخابية المستقلة وحيادها. وقد قام فريق تابع للأمم المتحدة معني بتقييم الانتخابات بزيارة جمهورية الكونغو الديمقراطية في أوائل تشرين الأول/أكتوبر لمعالجة هذه المسائل وغيرها، وهناك بعثة أخرى في طريقها إلى هناك لمساعدة اللجنة في تقرير احتياجاتها المالية والسوقية، ولتحديد النظم الانتخابية الملائمة.

٣٩ - وقد أنشئت في البعثة، وحدة للمساعدة الانتخابية لتنسيق الدعم الذي يقدمه المجتمع الدولي للعملية الانتخابية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وحتى الوقت الحاضر، قامت الوحدة بمساعدة اللجنة الانتخابية المستقلة في وضع هيكل تنظيمي وخريطة طريق انتخابية. وشاركت الوحدة أيضاً في حلقة عمل عُقدت بشأن منهجية تسجيل الناخبين وأوصت باتباع مسار عمل في هذا الصدد، يؤكد على تسجيل الناخبين المؤهلين فقط للمشاركة في العملية الانتخابية المقبلة. وتقوم الوحدة بمساعدة اللجنة في وضع خطط وميزانيات تشغيلية لعملية التسجيل والانتخابات على السواء. غير أن عدم وجود هياكل أساسية للسوقيات في معظم المناطق، والافتقار إلى تعريف للعمليات الانتخابية الأساسية في السياق الكونغولي (من ذلك مثلاً الجنسية وقوانين تسجيل الناخبين) يشكلان تحدياً إضافياً أمام تنظيم انتخابات وطنية.

## رابعا - سيادة القانون وحقوق الإنسان

### سيادة القانون

٤٠ - تستدعي العودة إلى سيادة القانون وتعزيزه في جمهورية الكونغو الديمقراطية تقديم الدعم للعملية الانتقالية لضمان هئية بيئة مستقرة يسودها القانون، فضلا عن إنشاء المؤسسات والعمليات التي تعطي مضمونا لفكرة سيادة القانون. وقد بدأ الاتحاد الأوروبي عملية تقييم شاملة للقطاع القضائي في جمهورية الكونغو الديمقراطية مع مشاركة وثيقة من جانب البعثة وإدارة عمليات حفظ السلام وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وحكومات بلجيكا وفرنسا والمملكة المتحدة. ويتوقع أن يتضمن التقييم، الذي بدأ في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، توصيات باستعادة القدرة في مجال إقامة العدل وتعزيزه وتوجيه اهتمام خاص لتنظيم وأداء الجهاز القضائي والشرطة والمؤسسات الجنائية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويتوقع من هذه البعثة التي أكملت المرحلة الأولى من تقييمها في أوائل تشرين الأول/أكتوبر أن تضع اللمسات النهائية على توصياتها في الربع الأول من عام ٢٠٠٤ وأن تقدم استراتيجيات قصيرة الأجل ومتوسطة الأجل وطويلة الأجل أعدتها جهات مانحة مختلفة لغرض إصلاح مؤسسات وعمليات سيادة القانون في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٤١ - وفي هذه الأثناء، اعتمد مفهوم مؤقت للعمليات بالنسبة للأنشطة المتصلة بسيادة القانون التي تضطلع بها البعثة. ويتضمن هذا المفهوم تقديم الدعم الفوري لإنشاء قدرة قضائية لحالات الطوارئ في إيتوري (انظر الفقرة ٤٦)؛ وإجراءات مقترحة لدعم جهود المصالحة الوطنية، تهدف إلى تحقيق جملة أمور منها التعويض عن حالات سوء المعاملة في الماضي ومنع حدوث هذه الحالات في الحاضر والمستقبل بكفالة وجود أنظمة أساسية لسيادة القانون؛ والترويج لثقافة تقوم على حقوق الإنسان بدمج عناصر حقوق الإنسان في عمليات بناء القدرات؛ وتقديم الدعم لعملية إصلاح الشرطة الوطنية الكونغولية وما يتصل بذلك من مسائل العدالة الجنائية. وأنشئ، داخل البعثة هيكل جديد يتألف من وحدة مكرسة لمسألة سيادة القانون، مهمتها تقديم الدعم لفرقة عمل معنية بسيادة القانون ستُنشأ قريبا وتتألف من وكالات الأمم المتحدة ومنظمات دولية أخرى.

### إصلاح الشرطة

٤٢ - تعمل البعثة من خلال عنصر الشرطة المدنية التابع لها، بالإضافة إلى ما تضطلع به من أعمال في بونيا وبالتعاون مع "القوة المحايدة" التابعة لها في كينشاسا، على تشجيع الجهات الفاعلة الثنائية والمتعددة الأطراف على تقديم الدعم الفعلي لإنشاء وحدة الشرطة المتكاملة

والشرطة الوطنية الكونغولية الموحدة في المستقبل (انظر الفقرة ٣٤). وجدير بالذكر أن البعثة أكملت بنجاح، في آب/أغسطس، البرنامج الذي كلفت به لتدريب أفراد الشرطة الكونغولية في كيسنغاي. وقد تم، منذ بدء برنامج التدريب في آب/أغسطس ٢٠٠٢، تدريب ما مجموعه ١٠٧ متدربين و ٢٥٣ ضابطا من ضباط الشرطة القضائية و ٢٦٥ ضابطا من ضباط شرطة التدخل السريع. وقد ظل هدف البعثة بوجه عام في هذا المجال هو تيسير إنشاء شرطة وطنية تقدم خدمات شرطة ديمقراطية وتحترم حقوق جميع المواطنين.

### حقوق الإنسان

٤٣ - لا يزال تثبيت احترام حقوق الإنسان يشكل تحديا كبيرا. فقد ظلت الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان، ومنها المذابح وعمليات الإعدام الموجزة وحالات الاختفاء القسري وحالات الاختطاف والاعتقال التعسفي والاعتصاب وغيرها من ضروب الاعتداء الجنسي والتعذيب، تُرتكب دون هوادة رغم ما أُحرز من تقدم سياسي على الصعيد الوطني. وقد ارتكبت فظائع وانتهاكات شنعاء لحقوق الإنسان بوجه خاص في المنطقة الشرقية مما شمل كيفو بشطريها وإيتوري وكاتانغا ومقاطعة أورينتال ومانييما. أما الانتهاكات التي تنجم عن الاشتباكات المستمرة بين مختلف الجماعات المسلحة، فقد ارتكبتها الأطراف جميعها. ففي أفريقيا شن محاربو المتمردين البورونديين هجوما على بلدة روساباكي في الفترة من ٢٤ إلى ٢٦ آب/أغسطس، فقتلوا ١٦ مدنيا وأحرقوا عددا من المنازل. وبسبب ما تفيد عنه التقارير من تحركات حاشدة لقوات جبهة الدفاع عن الديمقراطية وقوات التحرير الوطنية وقوات الانتراهاموي في إقليم أوفيرا، وخروج القوات المحلية التابعة للتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية (جناح غوما) بصورة متزايدة عن الانضباط، أصبح السكان المحليون محاصرين في حلقة مفرغة من انعدام القانون والهجمات الانتقالية التي تتم بين الفصائل المسلحة العديدة الوطنية منها والأجنبية، التي تقوم بعملياتها في هذه المناطق. وتفيد التقارير بانتظام عن معاملات غير إنسانية ومهينة وعمليات سطو مسلحة ومضايقات واسعة النطاق وفرض فديات، تقوم بها الجهات جميعها. وفي ٦ تشرين الأول/أكتوبر، أفادت التقارير بأن قوات جبهة الدفاع عن الديمقراطية و/أو قوات التحرير الوطنية تتحمل المسؤولية عن المذبحة التي اتسمت بالوحشية بوجه خاص والتي قُتل فيها ١٦ شخصا في كمين نُصب لهم في ندوندو/روليمبو (منطقة كابونامبو). وتشير التحقيقات الأولية التي أجرتها البعثة إلى أن الجنود المتمردين، على الرغم من أنهم كانوا مسلحين جيدا، فقد قتلوا ضحاياهم مستخدمين الفؤوس والسكاكين والحبال. ويبدو أن مذبحة ندوندو، كالمذبحة التي ارتكبت في آب/أغسطس في روساباكي، كانت عملية انتقام

من سكان سانجي وروساباكي "لتعايشهم" مع التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية (جناح غواما).

٤٤ - وفي أثناء اقتتال حدث في كينكوندجا وماليمبا نكولو (مقاطعة كاتانغا)، يُزعم أن الماي - ماي قتلوا أناسا عديدين وأحرقوا عددا من المنازل. وفي الفترة من أيار/مايو إلى تموز/يوليه، أتهم الماي - ماي بارتكاب عمليات اغتصاب وتدمير مئات المساكن واختطاف عشرات الأشخاص وتنفيذ عمليات لإعدام بإجراءات موجزة في منطقة كاما. وقد قام الموجودون منهم في مانيما (كيندو) وفي شمال كيفو باختطاف النساء والقصر أيضا وخاصة من الأشخاص المشردين داخليا الذين كانوا يسعون للجوء إلى الغابات واعتدوا عليهم جنسيا.

٤٥ - ويقوم قسم حقوق الإنسان التابع للبعثة حاليا من خلال مكتبه في كينشاسا و ١٢ مكتبا ميدانيا، بشكل هادف، بتغيير تركيزه من تقصي الحقائق بشكل عام إلى جمع البيانات وتحليلها بشكل منظم. ويجري الاضطلاع بالتحقيقات الخاصة في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، مع التركيز على رصد حالات العنف الجنسي والإبلاغ عنها. ويشغل القسم حاليا بشكل فعلي بتدريب موظفي البعثة بما في ذلك العاملين في مجال حقوق الإنسان، والشرطة المدنية، والعسكريين كما أنه مشغول أيضا ببناء القدرات للمجتمع المدني الكونغولي والمسؤولين الكونغوليين. ويوفر الدعم أيضا للمرصد الوطني لحقوق الإنسان ولجنة الحقيقة والمصالحة. وقد قدم إلى البرلمان مشروع قانون بشأن سلطات وتنظيم وعمل المرصد الوطني لحقوق الإنسان لتقوم باستعراضه واحدة من ثماني لجان برلمانية، وذلك بعد التشاور بين المجتمع المدني والبعثة ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وقد قدم ما لا يقل عن مشروعين قانونين منفصلين بشأن إنشاء لجنة الحقيقة والمصالحة، وهو ما يتجلى فيه المشاكل المحيطة بإنشائها. ومن المأمول أنه سيكون هناك فترة تشاور وطني لمعالجة الكثير من المسائل المعلقة المحيطة باللجنة، بما في ذلك تكوينها وعملها، وتوقيتها.

٤٦ - وفيما يتعلق بإيتوري، فنظرا لحالة حقوق الإنسان المذكورة أعلاه التي تدعو إلى القلق، تقوم البعثة والاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون الفرنسية والحكومة الانتقالية بتنسيق الجهود الرامية إلى إعادة القدرة في مجال العدالة في بونيا. وفي ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر، نظم اجتماع مشترك مع وزير العدل الكونغولي لمناقشة تعيين الموظفين اللازمين لإحياء مؤسسات الشرطة والمؤسسات القضائية والجناحية في إيتوري. والبعثة على استعداد لدعم تلك المؤسسات، بما في ذلك توفير الأمن والنقل للموظفين. وتجري حاليا أعمال الإصلاح لسجن بونيا ومن المتوقع إنجازها بحلول نهاية تشرين الثاني/نوفمبر. وبالرغم من أن مبنى المحكمة في

حالة تسمح بسير العمل فيجب على وزارة العدل أن ترشح الأشخاص المزمع تعيينهم في بونيا وإبلاغ قائمة بأسمائهم رسمياً إلى البعثة لكي يتسنى عمل الترتيبات اللازمة لشركهم. وثمة عدد محدود من أفراد الشرطة القضائية يعملون بالتعاون مع البعثة، كما أتم ٧٠ من أفراد شرطة بونيا تدريبهم مع البعثة في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر. وتنوي الشرطة المدنية التابعة للبعثة تقديم المساعدة التقنية للشرطة المحلية في بونيا. وإضافة إلى ذلك قامت البعثة بالاتصال بالجهات المانحة وطلبت الحصول على دعمها في تغطية التكاليف المرتبطة بإنشاء ونشر قوة شرطة كبيرة لبونيا تعتمد الحكومة الانتقالية لإنشاءها. وفي الوقت نفسه، قامت البعثة أيضاً باعتقالات في إيتوري. بما يتفق مع قواعد الاشتباك الخاصة بها، التي تتطلب تسليم أي محتجزين إلى السلطات المحلية في أسرع وقت ممكن من الناحية العملية. ونظراً لعدم وجود سلطة محلية ملائمة لمعالجة المسائل المتصلة بالاحتجاز في إيتوري، يجب إعادة بناء القدرة القضائية الوطنية لضمان تطبيق معايير عادلة في المحاكمات وعدم انتهاك الحقوق.

## خامساً - الظروف الإنسانية اللازمة للسلم المستدام

### الحالة الإنسانية والمساعدات الإنسانية

٤٧ - إن التقدم المحرز على الصعيد السياسي وخفض القتال في مناطق كثيرة لم يقلل بعد من التحديات الإنسانية الضخمة في جميع أنحاء البلد. وتبين أحدث البيانات أن هناك ما يزيد عن ٣,٤ ملايين مشرداً داخلياً في جمهورية الكونغو الديمقراطية وذلك هو ثاني أكبر تعداد من المشردين داخلياً في أفريقيا. وهذا يشكل زيادة ضخمة قدرها ٢٢ في المائة أي نحو ٦٦٢ ٠٠٠ نسمة منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢. والزيادة في التشرد التي ظهرت أساساً في المقاطعة الشرقية ومقاطعتي كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية تفاقم من الحالة القاسية بالفعل التي تعاني منها البلدان المضيفة الضعيفة، التي تضطر إلى اقتسام مواردها المحدودة مع المشردين وتواجه تدهوراً مطرداً في الأمن الغذائي.

٤٨ - وما زالت العناصر الفاعلة في المجال الإنساني تواجه انعدام الأمن، ومحدودية فرص الوصول والافتقار الشديد للتمويل الملائم في التوقيت المناسب مما يلزم للاستجابة لاحتياجات أضعف الضعفاء. وما زالت هناك أعمال نهب وقطع طرق ومضايقة ترتكب ضد موظفي المنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة، والموظفين المدنيين التابعين للبعثة. وفي أواخر تموز/يوليه قتل مهندس مياه كان يعمل في منظمة غير حكومية بريطانية في كيفو الجنوبية كما قتل ١٠ مدنيين كونغوليين كانوا يعملون معه. وفي حادث آخر، اختطف ١٢ من القائمين بالتحصين المشاركين في أعياد التحصين الوطنية وجرى احتجازهم في الأسر لعدة أسابيع.

٤٩ - وبالرغم من هذه التحديات ما زالت المنظمات الإنسانية تسلّم المساعدة في جميع المناطق التي يمكن الوصول إليها، وتجري بعثات التقييم للمناطق التي كان الوصول إليها متعذرا فيما سبق. وستسعى البعثة أيضا إلى استكشاف إمكانية توسيع نطاق وجودها الإنساني في البلد. وما فتئت البعثة تسهل الدعم في مجال سهولة الوصول والدعم في مجال السوقيات على حد سواء للمنظمات الإنسانية؛ وما فتئت العناصر الفاعلة في المجال الإنساني في جمهورية الكونغو الديمقراطية تعمل جنبا إلى جنب مع البعثة بشكل وثيق. وفي إيتوري، وفرت البعثة دعما في مجال توفير الحراسة وفي مجال السوقيات للعناصر الفاعلة في المجال الإنساني التي تسعى إلى توفير المساعدة خارج بونيا، وسيسمح وجودها الدائم خارج بونيا بزيادة ضخمة في فرص وصول الأنشطة الإنسانية. وفي مقاطعتي كيفو، ما فتئت البعثة تعمل جنبا إلى جنب مع مكتب تنسيق المساعدة الإنسانية وغيره من العناصر الفاعلة في المجال الإنساني لوضع خطة لعودة المشردين داخليا إلى مناطقهم الأصلية.

### حماية الطفل

٥٠ - لم تبدأ الحكومة الانتقالية بعد في معالجة التحدي المتمثل في حماية الأطفال والذين هم من أهم ضحايا الصراع. والدعوة من أجل الاستجابات لهذه المسألة وتيسير هذه الاستجابات يشكّل أحد الأنشطة ذات الأولوية بالنسبة للبعثة بما في ذلك من خلال التوعية وبناء القدرات وتعزيز المساءلة عن الإيذاء الموجه ضد الأطفال.

### أعمال الألغام

٥١ - أقيم تعاون أوثق مع الجهات الفاعلة الدولية المشتغلة بتطهير الألغام في جمهورية الكونغو الديمقراطية لضمان أن تكون البيانات المتصلة بالألغام مسجلة في قاعدة بيانات فريدة. واستمرت الجهود لنشر أصول إضافية لمعالجة حالات الطوارئ الإنسانية في إيتوري. وفي الشهور الأخيرة وقع حادثان، تسبب أحدهما في حدوث وفاة على الطريق من بونيا إلى بني، ولكن من المتوقع أن تتحسن الحالة بتقدم العمل في تطهير الطريق.

### القضايا الجنسانية

٥٢ - برغم الحقيقة المتمثلة في أن المادة ٥١ من الدستور المؤقت تدعو إلى "تمثيل هادف" للنساء على جميع صُعد صنع القرار، لا تشمل الحكومة الانتقالية سوى ست وزيرات من العدد البالغ ٣٦ وزيرا، ونائبتَي وزير من بين ٢٥ نائب وزير. ويعمل بمكتب الجمعية الوطنية ممثلتان من بين ٨ ممثلين، بينما لا يضم مكتب مجلس الشيوخ أي امرأة. ولا تضم اللجنة الانتخابية المستقلة التي يبلغ عدد أعضائها ٨ سوى امرأة واحدة وتوجد امرأتان ضمن أعضاء لجنة الحقيقة والمصالحة. وثمة حلقة دراسية عن القضايا الجنسانية نظمتها البعثة

في غبادوليت في ٢٢ تموز/يوليه للمشتركات على المستوى الوزاري، المسؤولين عن إدارة المنظمات غير الحكومية المحلية وغيرهن من الشاغلات لمناصب رئيسية في المجتمع المدني أبرزت ضرورة إدخال المرأة في العملية الانتقالية. وتعمل وحدة القضايا الجنسانية التابعة للبعثة حاليا لكفالة تعزيز القدرة بالنسبة للزعامة السياسية الأنثوية، ووضع حد لجميع أشكال العنف الجنسي التي وقع الكثير من النساء الكونغوليات ضحية لها.

٥٣ - وما فتئت وحدة القضايا الجنسانية التابعة للبعثة تقوم على نحو فعال بتعزيز الدعم المتعلق بقدرة الزعيمات السياسيات من خلال المؤتمرات بما في ذلك دورة رئيسية في كيسانغاني حضرها السياسيون وكبار مسؤولي السلطات العسكرية والمدنية والمنظمات غير الحكومية والجماعات الدينية. واشتركت وحدة القضايا الجنسانية أيضا في تدريب أعضاء المرصد المؤقت لحقوق الإنسان في بونيا بشأن سجل المساعدة في مكافحة العنف الجنسي والمتصل بالقضايا الجنسانية، وناقشت المسألة مع متدربي الشرطة القضائية في الدورات التدريبية في بونيا.

#### فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة أعراض نقص المناعة المكتسب (الإيدز)

٥٤ - بالتعاون مع البرنامج الوطني لمكافحة الإيدز، بدأت البعثة في تموز/يوليه إذاعات إعلامية أسبوعية من محطة إذاعة أو كابي عن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وما يتصل به من مسائل. وابتداء من أيلول/سبتمبر، وسّع نطاق برنامج فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز التابع للبعثة ليشمل الموظفين المدنيين الوطنيين التابعين للبعثة. وما زال تدريب وتوعية الشرطة الكونغولية مستمرا كجزء من برنامج الشرطة المدنية. وقد تلقت البعثة أول رسالة من بطاقات التوعية الخاصة ببرنامج الأمم المتحدة المشترك للإيدز المشمول برعاية متعددة والمعني بفيروس نقص المناعة البشرية/إدارة عمليات حفظ السلام وبدأت في توزيعها على الجنود بعد احتفال بهذه المناسبة جرى في ٢٩ أيار/مايو. وقد عزز ذلك إلى حد بعيد من برامج التنبيه والتوعية الجارية حاليا للوحدات العسكرية.

#### مشاريع الأثر السريع

٥٥ - منذ تشكيل الحكومة الانتقالية، يتزايد تمويل المشاريع التي تهدف إلى تعزيز المؤسسات الانتقالية من جانب البعثة وغيرها من الشركاء الدوليين. وفي بونيا، بدئت مشاريع سريعة الأثر لدعم إدارة إيتوري المؤقتة في آب/أغسطس وشملت إصلاح الطرق والمرافق الصحية والمدرسية، بينما قامت البعثة في أوائل آب/أغسطس بدعم حلقة عمل تهدف إلى تسهيل إنشاء المرصد الوطني لحقوق الإنسان. وقد أقيمت احتفالات لتسليم المدارس والمستشفيات وصنابير المياه العمومية والجسور التي قامت الأمم المتحدة بإصلاحها

في كيندو وكيسانغاني، وكوله وكاليمي وبوكافو. وكان هدف المشروع هو المساهمة في إعادة حياة المشردين داخليا في مختلف المواقع إلى حالتها الطبيعية وزيادة التفاعل بين موظفي البعثة والسكان المحليين. وتنوي البعثة تعجيل تنفيذ المشاريع السريعة الأثر بنقل مزيد من المسؤولية إلى مكاتبها الموجودة خارج كينشاسا مما يسهل ولاية البعثة وعملياتها الموسعتين.

## سادسا - الإعلام: الدعم والإدارة

### الإعلام

٥٦ - يجري، في جميع القطاعات التي تنتشر فيها البعثة تنفيذ استراتيجية إعلامية مستوفاة ينشد من ورائها دعم أنشطة البعثة والعملية السياسية الانتقالية بشكل أفضل. فقد عززت البعثة وجودها الإعلامي في بونيا من خلال فتح استوديو لإذاعة أو كابي وبدء خدمة إذاعية محلية يومية. وبدأ في لوبومباشي، منذ ١٢ أيلول/سبتمبر تشغيل محطة لإعادة البث بنظام FM ليصل بذلك مجموع تلك المحطات التي جرى نشرها في البلد إلى ١٢ محطة. وسيجري تركيب مزيد من تلك المحطات بما أن إذاعة أو كابي باتت قادرة على البث التلفزيوني الرقمي باستخدام نظام التوزيع الساتلي. وقد نقل استوديو الأمم المتحدة المحلي الموجود في غبادوليتي إلى مبانداكا التي ستصبح المقر الإعلامي الإقليمي للمقاطعة الاستوائية. وافتتحت، في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر، شبكة برامج شاملة تبث النشرات والبرامج الإخبارية على مدار الأسبوع. كما فتحت البعثة ستوديوهين إذاعيين في الجمعية الوطنية لكفالة إذاعة الجلسة الافتتاحية الرسمية ووقائع الجلسات التداولية اللاحقة على الهواء مباشرة.

٥٧ - وزاد توزيع مجلة البعثة الشهرية زيادة كبيرة حيث يوزع منها ١٥ ٠٠٠ نسخة في جميع أرجاء البلد. ومنذ أن أعيد تصميم موقع البعثة على شبكة الإنترنت ([www.monuc.org](http://www.monuc.org)) بات يستقبل شهريا زوارا يصل عددهم إلى ٦٥ ٠٠٠ زائر. وفي الوقت ذاته، تقدم وحدة الفيديو التابعة للبعثة معلومات لوسائط الإعلام المحلية والدولية عن الأحداث التي تقع في بونيا ونقلت البعثة ما يصل عدده إلى ٣٠٠ صحفي إلى منطقة إيتوري ومنطقة كيفو بشطريها خلال الشهور الأربعة الماضية. وطورت أنشطة ناجحة للتوعية المجتمعية في هذه القطاعات وقدمت برامج مسرحية عن البعثة والعملية الانتقالية.

### السوقيات والدعم

٥٨ - لكفالة نشر البعثة على الوجه الأمثل بغية الاضطلاع بالمهام المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن ١٤٩٣ (٢٠٠٣)، واصلت البعثة نقل الأصول العسكرية شرقا. وأغلقت، في الوقت ذاته، مركزين للتنسيق (باسانكوسو وبويندي) هي في سبيلها إلى إغلاق مركز ثالث في مانونو. واقتنت البعثة ثلاث طائرات إضافية من طراز C-130 وهليكوبتر من طراز MI-26

لنقل كتيبة مرابطة في كيسنغاني إلى شمال وجنوب كيفو وقوات إضافية إلى بونيا. وستنقل الوحدة البوليفية من مبانداكا إلى مقاطعتي كيفو وستنقل الوحدة السنغالية من كانغا إلى كيسنغاني ومن المتوقع أن تحل الوحدة المغربية الموجودة في كيسنغاني محل الوحدة المقدمة من أوروغواي الموجودة في بونيا، وكلها عمليات تمثل تحديا جسيما من الناحية السوقية. وفي الوقت نفسه فتحت محطتان للمرور العابر تابعتان للبعثة في عنتيبي وكاسيسي (أوغندا)، بينما تجري، يوميا، صيانة مدرج هبوط وإقلاع الطائرات في بونيا. ووسعت منطقة وقوف الطائرات وتم بناء مهبط إضافي للطائرات الهليكوبتر يتحمل الهليكوبترات الثقيلة وذلك لزيادة طاقة المطار الاستيعابية. وبعد التغلب على العراقيل السوقية الصعبة، ومنها نقص الطرق القابلة للاستخدام المؤدية إلى بونيا ومحدودية إمكانيات المطار هناك، استطاعت البعثة إتمام نقل لواء إيتوري - الذي يتألف من أربع كتائب مشاة وسريتي مهندسين ووحدات للطيران ودعم مهابط الطائرات - في فترة وجيزة للغاية. وإدراكا منها للمخاطر التي ينطوي عليها الاقتصاد على الخط الجوي لإمداد لواء إيتوري بما يلزمه من احتياجات، تنظر البعثة في خيارات شتى لفتح خط اتصال بحري يمتد من أوغندا إلى بونيا. وقد بدأت سرية مهندسين العمل في الجزء الذي يربط بونيا وكوماندا من الطريق التي تربط بونيا وبني.

## سابعاً - الجوانب المالية

٥٩ - قامت الجمعية العامة، ريثما أقدم ميزانية البعثة المنقحة المقترحة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، بتخصيص مبلغ في قرارها ٣٣٥/٥٧ المؤرخ ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، قدره ٥٨٢ مليون دولار للإنفاق على البعثة خلال تلك الفترة. وقد وضعت الميزانية المنقحة في صيغتها النهائية وسوف أطلب إلى الجمعية العامة أن تتخذ إجراء بشأنها خلال الجزء الرئيسي من دورتها الثامنة والخمسين.

٦٠ - وفي ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، كانت الاشتراكات المقررة غير المدفوعة للحساب الخاص للبعثة بمبلغ ٢٣٩,٢ مليون دولار. وكان مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة بالنسبة لجميع عمليات حفظ السلام في ذلك التاريخ ١ ٥٥٩,٥ مليون دولار.

٦١ - وقد تلقى الصندوق الاستئماني لدعم عملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية منذ إنشائه في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، تبرعات بلغت ١,٢ مليون دولار وبلغت النفقات المتكبدة حتى الآن ٠,٧ مليون دولار. ودعمت اللجنة إيتوري لإحلال السلام، أنشأت أيضا في شهر تموز/يوليه صندوقا استئمانيا تلقى حتى الآن تبرعات بمبلغ ٠,٣٥ مليون دولار وتكبد نفقات بلغت ٠,٢١ مليون دولار.

## ثامنا - ملاحظات

٦٢ - وبينما أحرز تقدم هام في جمهورية الكونغو الديمقراطية على مدى الأشهر الخمسة الماضية، يظل هناك عمل الكثير ينبغي أدائه بشأن عدد من القضايا الأساسية لعملية السلام، من أجل دعمها وضمان عدم الرجوع عنها. فعلى الجانب الإيجابي، أصبح المتحاربون السابقون يعملون معا في الحكومة الانتقالية، وبدأت عملية توحيد أقاليم البلد الذي كان مقسما قبلا، وهناك اتجاهات مشجعة في عملية صنع السلام على المستوى المحلي. وعلاوة على ذلك، فإن البعثة والمجتمع الدولي بشكل أعم على استعداد للمساعدة في دعم عملية السلام عن طريق إجراء انتخابات حرة ونزيهة. وكل هذه التطورات تسهم في تشجيع الشعب الكونغولي، الذي عانى طويلا من ويلات الحرب، وفي بعث الأمل لديه.

٦٣ - ومن الأمور ذات الدلالة أيضا التحسن الذي حدث مؤخرا في العلاقات بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا حسبما تدل عليه زيارة وزير خارجية رواندا إلى كينشاسا، وهي أول زيارة لمسؤول رواندي كبير على مدى خمس سنوات، وزيارة وزير التعاون الإقليمي لجمهورية الكونغو الديمقراطية إلى كيغالي. وإني أرحب أيضا بقرار كل من حكومتي أوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية بإعادة فتح سفارتها لدى الأخرى واستئناف المحادثات على مستوى عال. وإني أحث حكومات المنطقة أن تستثمر الإرادة الطيبة التي تولدت عن الاجتماع العالي المستوى الذي عقده في نيويورك يوم ٢٥ أيلول/سبتمبر، والذي أظل أتابعه بخطوات محددة لمعالجة القضايا الثنائية والمتعددة الأطراف ذات الاهتمام المشترك. ولهذا الغاية ستواصل البعثة تشجيع دول المنطقة بنشاط على اتخاذ التدابير اللازمة لبناء الثقة المتبادلة وعلاقات حسن الجوار. وتأسيسا على التقدم في هذا المجال، تقف البعثة ومجتمع الأمم المتحدة بشكل أعم على أهبة الاستعداد لمساعدة جمهورية الكونغو الديمقراطية وجيرانها في تعزيز التعاون دون الإقليمي، بما في ذلك من خلال الجهود المتضافرة المرتبطة بالمؤتمر الدولي المزمع عقده لمنطقة البحيرات العظمى، وكذلك بعض المنظمات مثل المؤتمر الإنمائي للجنوب الأفريقي والجماعة الاقتصادية لبلدان البحيرات العظمى.

٦٤ - وإني أقدر بوجه خاص الدور الذي قامت به جنوب أفريقيا، بما في ذلك الاهتمام الشخصي الذي أبداه الرئيس ثابو مبيكي، بالتعاون الوثيق مع البعثة في إطار آلية التحقق عن طريق طرف ثالث، لمساعدة الأطراف على تنفيذ أحكام اتفاق بريتوريا. وإنه لإنجاز هام لآلية التحقق أن الأطراف اتفقت الآن على متابعة المسائل الباقية من الاتفاق على أساس ثنائي، مع مساعدة من بعثة الأمم المتحدة في الكونغو عند الاقتضاء.

٦٥ - ومع ذلك تبقى هناك تحديات هامة. ومن أهمها استمرار وجود المقاتلين الأجانب المسلحين في شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية، وهو ما يؤثر على الحالة الأمنية العامة في ذلك الجزء من البلاد. ويعد الاتفاق الذي تم مؤخرا بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا لإنشاء آلية مشتركة مع بعثة الأمم المتحدة لمعالجة مشكلة نزع أسلحة المقاتلين الروانديين وتسريحهم وإعادةهم إلى الوطن وتوظيفهم وإعادة إدماجهم خطوة في الاتجاه الصحيح. وثمة مشكلة رئيسية أخرى هي استمرار مزاعم وجود أفراد عسكريين روانديين في جمهورية الكونغو الديمقراطية. فبينما تلقت بعثة الأمم المتحدة تأكيدات من حكومة رواندا أن الحالة ليست كذلك، أعاق الأفراد العسكريون التابعون للتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - غوما مؤخرا إجراء بعض التحريات عن صحة هذه المزاعم. وإني أدعو جميع الأطراف المعنية أن تساند كلية تحريات بعثة الأمم المتحدة عن صحة مثل هذه المزاعم وأن توفر كامل الحرية لتحركات مراقبيها العسكريين.

٦٦ - وترتبط مشكلة نزع سلاح المقاتلين الروانديين وتسريحهم وإعادةهم إلى الوطن وإعادة إدماجهم وتوطينهم، ومشكلة نزع سلاح المقاتلين الكونغوليين وتسريحهم وإعادة إدماجهم ارتباطا وثيقا بالديناميات السياسية والاقتصادية المحلية في الجزء الشرقي من البلاد. وبالاضطلاع بمبادرات لحل النزاع المحلي، إنما تعالج بعثة الأمم المتحدة صميم المشكلة، وكذلك القضايا الأوسع المتعلقة بالأرض والموارد والجنسية والتعاون عبر الحدود. ويتعين على الحكومة الانتقالية أن تبسط حكم الدولة ليشمل كامل الجزء الشرقي من البلاد، وأن تحقق تقدما حقيقيا في إدماج القوات المسلحة على المستوى الأقليمي، وأن تتصدى للتحدي المتمثل في توسيع نطاق المزايا السياسية والاقتصادية لتشمل السكان في ذلك الجزء من البلاد، وخصوصا شمال وجنوب كيبغو.

٦٧ - ويثير الوضع في إيتوري قلقا شديدا. وإني أعرب عن امتناني بوجه خاص لحكومة فرنسا والاتحاد الأوروبي للاستجابة السريعة لطبلي الذي أبدته في ١٥ أيار/مايو بنشر قوة متعددة الجنسيات لفترة زمنية محدودة. فمما لا نزاع فيه أن وجود قوة جيدة المعدات في بونيا، طبقا للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ساعد على تجنب أزمة إنسانية كانت تنذر بالانفجار. وفضلا عن ذلك فإن عملية نشر القوات أوضحت مزايا عمل المجتمع الدولي بشكل جماعي وإبداعي في شؤون السلام والأمن.

٦٨ - رغم التحديات الكبيرة، بدأت جهود البعثة والشركاء الدوليين الآخرين الرامية إلى تحقيق استقرار الأوضاع في إيتوري تؤتي ثمارها. فقد كان نقل المهام العسكرية فعلا من قوة الطوارئ المؤقتة المتعددة الجنسيات إلى البعثة، والنشر السريع، خلال فترة وجيزة من الزمن،

لأربع كتائب تابعة للبعثة ولعناصر دعم مختلفة، فضلا عما أعقب ذلك من توسع في الانتشار إلى مناطق خارج بونيا، من الإنجازات الكبرى. وإني لأشكر البلدان المساهمة بقوات على تعاونها، وأخص بالشكر حكومة أوروغواي لموافقتها على وضع كتيبة في بونيا في ذروة الأزمة هناك. إلا أنه، بالنظر إلى الحالة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان القائمة، التي ما زالت سائدة في إيتوري، يجب أن يواكب الانتشار العسكري للبعثة جهود سياسية وإنسانية ومدنية متواصلة من قبل المجتمع الدولي.

٦٩ - ورغم التقدم المحرز في مواجهة ظروف عصيبة لم تعم بعد الفوائد الملموسة للسلام على السكان الكونغوليين الذين أضنتهم الحرب. فما برحت الأحوال الاجتماعية والاقتصادية مزرية في جميع أرجاء البلد، كما أن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، ومن بينها العنف الجنسي المتفشي، ما زالت ترتكب. ورغم الجهود المضنية التي يبذلها المجتمع الدولي لا تزال الحالة الإنسانية في حكم الكارثة. ويلزم بذل مزيد من الجهد - وتوفير قدر كبير من التمويل - بغية كفاءة تنفيذ خريطة طريق للحكومة الانتقالية، صوب إعادة التوحيد وإعادة البناء في المجالين الاقتصادي والاجتماعي وبسط سلطتها بطريقة فعالة في جميع أنحاء البلد.

٧٠ - وبينما تعتبر الانتخابات المزمع إجراؤها في منتصف عام ٢٠٠٥، عاملا حيويا في إرساء أسس محددة لنظام جديد ديمقراطي وسلمي في جمهورية الكونغو الديمقراطية، فإنه من السابق لأوانه البدء في تنظيم الحملات الفعلية. فالشعب الكونغولي عانى طويلا ويتوقع الكثير من قاداته خلال فترة السنتين الانتقالية الحاسمة. وثمة شرط أساسي لنجاح المصالحة الوطنية ألا وهو دخول المتحاربين السابقين في شراكة حقيقية تدار من خلالها العملية الانتقالية. وإني أناشدهم أن يعملوا بشكل جماعي من أجل ترسيخ السلام. وأحثهم أيضا على مضاعفة جهودهم الرامية إلى اتخاذ الخطوات القانونية الضرورية لتأسيس وحدة شرطة متكاملة وقوة شرطة وطنية موحدة؛ ووضع عملية تعيين حكام المحافظات ونوابهم في شكلها النهائي؛ وإعداد قانون بشأن السياسات المتعلقة بالجيش والدفاع؛ وصياغة وتنفيذ برنامج شامل لتشكيل جيش وطني موحد؛ وتأسيس هيئة تنسيق لوضع وتنفيذ برنامج وطني لترع السلاح والتسريح وإعادة التأهيل؛ واتخاذ خطوات لدفع عجلة عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج وإعادة التوطين، بالتعاون مع البعثة والبلدان المجاورة.

٧١ - ويُذكر أن تدفق الأسلحة دون انقطاع على جمهورية الكونغو الديمقراطية، وارتباط ذلك بالاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية، كان من الشواغل الأساسية إبان الصراع في

البلد. فقد أسهمت عمليات نقل الأسلحة في تواصل العنف، لا سيما في شرق البلد، بينما سلب الاستغلال غير القانوني للموارد الشعب الكونغولي ثروته الوطنية.

٧٢ - وبموجب القرار ١٤٩٣ (٢٠٠٣)، فرض مجلس الأمن حظرا على توريد الأسلحة إلى منطقة كيغو بشطريها وإيتوري، وأعرب عن تصميمه على النظر في اتخاذ الخطوات الضرورية لكفالة الرصد الفعال لتنفيذ تلك التدابير، بما في ذلك إمكانية إنشاء آلية للرصد. ودعا المجلس أيضا البعثة إلى تعزيز جهودها في مجال رصد حظر الأسلحة. وأود أن أقترح أن ينظر المجلس في نهج ثلاثي المستويات لمعالجة هذه المسألة، تواصل البعثة في المستوى الأول منه تنفيذ ولايتها المتعلقة بالرصد وجمع المعلومات وتصنيفها، وفقا للوسائل المتاحة لها. أما عن المستوى الثاني، فسيجري في إطاره تشكيل فريق صغير من ثلاثة أو أربعة خبراء تقنيين من أجل جمع المعلومات وإجراء التحقيقات الأولية بشأنها، داخل جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي بلدان أخرى حسب الاقتضاء. وسوف يرفع فريق الخبراء تقاريره إلى مستوى ثالث، لجنة جزاءات، تقوم بدورها بتقديم التقارير والتوصيات إلى مجلس الأمن، وبمعالجة المسألة على المستوى السياسي مع الدول الأعضاء. وستكون تلك التقارير منفصلة عن التقارير المرحلية أقدمها بصفة منتظمة إلى المجلس بشأن البعثة.

٧٣ - وحيث أن فريق الخبراء المعني بالاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية وأشكال الثروة الأخرى لجمهورية الكونغو الديمقراطية قد أكمل أعماله، فمن المهم أيضا تسليط الضوء على تلك المسألة الهامة، وتشجيع الحكومة الانتقالية على اعتماد القوانين الضرورية لكفالة إدارة الموارد الطبيعية على نحو يتوخى فيه النزاهة والإنصاف ولمساعدة المجتمع الدولي على تنظيم مشاركة في هذا القطاع الحيوي. وينظر ممثلي الخاص حاليا في أفضل السبل التي يمكن بها لمنظومة الأمم المتحدة أن تعالج هذه المسألة، آخذا في الاعتبار ولايات وكالات وبرامج الأمم المتحدة وبرامجها في المجالين الاقتصادي والاجتماعي وسوف أعاود طرح هذه المسألة على مجلس الأمن في تقرير المرحلي القادم.

٧٤ - وفي الختام، أود أن أعرب عن تقديري لمثلي الخاص، وليام لاسي سوينغ، وجميع رجال ونساء بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، لما بذلوه من جهد بارز دعما لعملية السلام، رغم الظروف البالغة الشدة والخطيرة في كثير من الأحيان، التي لا تزال سائدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

## مرفق

بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية: قوام العنصر  
العسكري والشرطة المدنية  
(في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣)

العنصر العسكري					
الشرطة المدنية	المجموع	المراقبون	ضباط الأركان	القوات	
٤	٢٧	٢٥	٢	-	الاتحاد الروسي
٢	-	-	-	-	الأرجنتين
٨	٣٠	٢٥	٥	-	الأردن
-	٣	١	٢	-	اسبانيا
-	١٨٩	١٠	٤	١٧٥	إندونيسيا
-	١٨١٣	٢٧	٢٤	١٧٦٢	أوروغواي
٣	١٤	١٤	-	-	أوكرانيا
-	٢	٢	-	-	أيرلندا
-	١٨	١٨	-	-	باراغواي
-	١٠٨٤	٣٠	١٥	١٠٣٩	باكستان
٦	-	-	-	-	البرتغال
-	٤	-	٤	-	بلجيكا
-	١٣٢٧	١٦	٧	١٣٠٤	بنغلاديش
١٠	١٨	١٧	١	-	بنن
٢	١٢	١٢	-	-	بوركينافاسو
-	٥	٥	-	-	البوسنة والمهرسك
-	٣	٣	-	-	بولندا
-	٢٠٧	٤	١	٢٠٢	بوليفيا
-	٣	٣	-	-	بيرو
١١	-	-	-	-	تركيا
-	٤٩٧	٢٧	٥	٤٦٥	تونس
-	١١	١١	-	-	الجزائر
-	٥	٤	١	-	الجمهورية التشيكية
-	١٤٠٤	٢	١٢	١٣٩٠	جنوب أفريقيا
-	٢	-	٢	-	الدانمرك
٢	٢٧	٢٦	١	-	رومانيا
-	١٩	١٦	٣	-	زامبيا
-	٢	٢	-	-	سري لانكا
٦	٤٨٥	٨	١٩	٤٥٨	السنغال

العنصر العسكري					
الشرطة المدنية	المجموع	المراقبون	ضباط الأركان	القوات	
٤	١ ٩٩٧	٥	٤	٨٨	السويد
-	٢	-	٢	-	سويسرا
-	٦	-	-	٦	ثييلي
-	٦	-	-	٦	صربيا والجبل الأسود
-	٢٣٠	٩	٣	٢١٨	الصين
-	٤٨٠	١٧	٣	٤٦٠	غانا
٢	-	-	-	-	غينيا
-	٨	١	٤	٣	فرنسا
٨	٣	٢	١	-	الكامبيون
-	٧	-	٧	-	كندا
٨	-	-	-	-	كوت ديفوار
-	٣٧	٢٦	١١	-	كينيا
٤	٢٦	٢٤	٢	-	مالي
-	١٨	٦	١٢	-	ماليزيا
١	٢٨	٢٤	٤	-	مصر
٤	٦٥٨	١	٥	٦٥٢	المغرب
-	٢١	٢١	-	-	ملاوي
-	٥	-	٥	-	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية
-	٢	٢	-	-	منغوليا
-	٢	٢	-	-	موزامبيق
-	٥	٤	١	-	النرويج
-	١ ١٤٤	١٦	٣	١ ١٢٥	نيبال
١٠	١٧	١٦	١	-	النيجر
٥	٢٦	٢٥	١	-	نيجيريا
-	٣٧٦	٣٨	٥	٣٣٣	الهند
٩٩	١٠ ٤١٥	٥٤٧	١٨٢	٩ ٦٨٦	المجموع

